الجمهورية العربية المتحدة

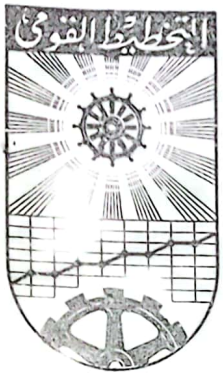

معهد التخطيط القومى

مذكرة داخلية رقم (٣٧)

محاضرات فى
التنمية الاقتصادية والاجتماعية

اعداد

د . محمد سلطان ابو على

فبراير سنة ١٩٦٩

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

٢ - اهم مميزات الدول النامية (١)

تتميز معم الدول النامية بواحد أو اكثر من عديد من الخصائص الاقتصادية، وقد تشترك معها بعض الدول المتقدمة فى هذه الخصائص. ولذلك سنعرض بصورة تحليليه لهذه الخاصائص مع بيان مدى انطباقها وما قد يثار ضدها من انتقادات. وسنحاول من خلال هذه الصفات دراسة الاقتصاد المصرى فى الستينيات .

اولا : الدخل القومى :

١ - مستواه

يعتبر مستوى الدخل القومى المؤشر الرئيسى لمدى تقدم الامم . ولكن هناك صعوبات كثيرة فى تحديد الفاصل بين الدول النامية والدول المتقدمة. ولقد اعتبر بعض خبراء الامم المتحدة أن الدولة تعتبر متخلفه اذا انخفض متوسط دخل الفرد فيها (اى الدخل القومى مقسوما على عدد سكان هذه الدولة) عن ربع متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة .

وسبب جاذبية الدخل القومى كمؤشر لمدى الرفاهيه هو انه يقيس مقدار مايتاح لسكان الدول من السلع والخدمات . ولكن هناك صعوبات كثيرة فى مقارنة دخل الدول فيما بينها البعض . (٢) واهم هذه الصعوبات هى :

١ - ان سعر الصرف الذى يتم على اساسه توحيد القياس لا يعكس بالضرورة القوة الشرائية الداخلية للنقود . فاذا كان سعر صرف الجنية المصرى هو ٢ر٣ دولارا امريكيا فان مقدار السلع والخدمات التى يمكن شراؤها بجنية مصرى فى مصر يجب ان تعادل قيمة مثيلتها ٢ر٣ دولارا فى الولايات المتحدة لكى تكون المقارنة سليمة من هذه الزاوية . وبمعنى آخر يجب ان يعكس سعر الصرف السليم المستخدم فى المقارنات

الدولية لاسعار التعادل بين البلدين • ولكن اسعار الصرف الرسمية غالبا ما لا تعكس ذلك • مما دفع البعض الى ضرورة ضرب مستوى دخل الفرد فى الدول النامية فى معامل يقدره خمسة اضعاف لاخذ ذلك فى الحسبان •

٢ — عادة ما يختلف نطاق الدخل القومى فى الدول المتقدمة عنه فى الدول النامية • مما يؤدى الى تحيز دخول الدول النامية نحو الانخفاض • اى ان هناك كثير من الخدمات الشخصية التى تتم ذاتيا فى الدول النامية والتى لا تدخل نطاق السوق ولا تحسب فى تقدير الدخل القومى ولكنها تكون مدرجه فى الدخل القومى للدول المتقدمة • مثال ذلك خدمات ربات المنازل حيث يعملن فى المنزل فقط فى حين ان نظيراتهن فى الدول المتقدمة يعملن فى الحياة العامة ويحصلن على ما يرغبن من السوق مما يدخل نطاق الدخل القومى • وامثلة ذلك ايضا الخدمات الذاتية •

ومهما يكن من امر فان متوسط الدخل القومى وحده لا يكفى للتعبير عن مدى تخلف الامم ويجب ان يكون مصحوبا بمؤشرات اخرى • والجدول الثانى يوضح مستويات نصيب الفرد فى الدخل القومى فى بعض الدول •

جدول رقم (١)

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى بعض الدول

بالاسعار الجارية وولارات الولايات المتحدة

الدولة	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٦٦
الولايات المتحدة	٢٦٠٢	٣١٦٦	٣٥٧٤	٣٨٤٢
كندا	١٩٧٩	٢١٢١	٢٤٥٦	٢٦٦٠

تابع جدول رقم (١)

الدولة	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٦٦
أوربا				
فرنسا	١٣٠١	١٦٧٦	١٩٢٤	٢٠٥٢
دنمارك	١١٠١	١٦٨٠	٢١٢٠	٢٣٢١
السويد	١٤٧١	٢١٢٤	٢٥٥٠	٢٧٣٢
ايطاليا	٥٩٨	٩٥٤	١١٠٤	١١٨٢
البرتغال	٢٤٦	٣٤٣	٤٠٦	٤٣٦
اليونان	٣٨٤	٥٥٤	٦٩١	٧٦٤
امريكا اللاتينية				
الارجنتين	٥٥٥	٥٦٦	٨٣٩	٨٢٦
البرازيل	٣١٠	٣٠٠	٢٧٠	٣٣٣
شيلى	٣٩١	٣٢٧	٥٢٨	٥٨٨
المكسيك	٣٠٢	٣٨٦	٤٥٥	٤٩٣
آسيا				
الهند	٧٢	٩٢	١٠٥	٩٢
اندونيسيا	٨٤	٩٥	٠٠	٠٠
اليابان	٣٤٤	٦٨٤	٨٦٥	٩٨٦
باكستان	٦٩	٩٣	١٠٧	٠٠
اسرائيل	٧٩٩	١١١٣	١٤٢٢	١٥٠٤

تابع جدول رقم (١)

المدونة	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٦٦
المدن العربية				
العراق	١٨٨	٢٢٦	٢٥٤	...
الاردن	١٥٩	٢١١	٢٥٦	...
الكويت	١٩٠٠	٣٦١١	٣٣٣٣	٣٤٦٢
لبنان	٢٤٩	٣٤٧	٤٢٧	...
السعودية	١٤٩	١٧٠	...	...
سورية	١٥٨	١٨٧	...	...
اليمن	٥٥	...	...	...
الجزائر	٢٨٣	٢٥٧	٢٢٨	...
ليبيا	١٢٣	٤٨٦	٦٢٦	٧٥٠
السودان	٨٧	١٠٤	١٠١	...
تونس	١٧٣	٢٢٦	٢١٥	...
المغرب	١٨٤	١٨٦	١٩٦	...
افريقيا				
غانا	١٦٩	٢٤٢	٢٨٧	٣١٤
غينيا	٨٩	٩٩	...	...
نيجيريا	٥٢	٦٥	٧٦	٨٥

المصدر :

U.N., Statistical Year Book, 1967, New York 1968, p. 582.

CamScanner

ويلاحظ ان هذه الارقام تعكس عيوب المقارنات الدولية من ناحية وكذلك فانها بالاسعار الجارية ومن ثم فانها لا تستبعد اثر تقلبات مستوى الاسعار فى الدول المختلفة. والغرض من هذه الاحصاءات هو بيان الاختلاف البين فى مستويات الدخول المختلفة بين الدول. ويلاحظ ان متوسط دخل الفرد فى ج ع م. يعادل حوالى $\frac{1}{20}$ تقريبا من متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة او حوالى $\frac{1}{4}$ دخل الفرد فى اليابان فى سنة ١٩٦٦.

والجدول التالى يوضح متوسط نصيب نصيب الفرد فى الدخل المحلى فى ج ع م. خلال الفترة من ١٩٦٠ / ٦١ الى ١٩٦٦ / ٦٧

جدول رقم (٢)

متوسط نصيب الفرد من اجمالى الدخل المحلى فى ج ع م.

عن ١٩٥٩/٦٠ الى ١٩٦٦/٦٧

(بالاسعار الثابته ١٩٥٩/٦٠ = ١٠٠)

السنة	متوسط نصيب الفرد من اجمالى الدخل المحلى	
	بالجنية المصرى	بالدولار الامريكى *
١٩٥٩/٦٠	٥٠ر٢	١٤٤ر٠
٦٠ / ٦١	٥١ر٧	١٤٨ر٤
٦١ / ٦٢	٥٢ر٠	١٤٩ر٢
٦٢ / ٦٣	٥٥ر١	١٢٦ر٧
٦٣ / ٦٤	٥٨ر٣	١٣٤ر١
٦٤ / ٦٥	٥٩ر٨	١٣٧ر٥
٦٥ / ٦٦	٦٠ر٨	١٣٩ر٨
٦٦ / ٦٧	٥٩ر٤	١٣٦ر٦

* على اساس ان سعر الصرف ١ جنية مصرى = ٢٫٨٧ دولار فى الفترة الى ٦١ / ١٩٦٢ ثم خفضت قيمة الجنية المصرى فى ديسمبر ١٩٦٢ فاصبحت ١ " " = ٢٫٣٠ " فى الفترة ابتداء من ٦٢ / ٦٣

المصدر : وزارة التخطيط ، متابعة وتقيم الخطة الخمسية الاولى ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ ، الجزء الاول ، القاهرة فبراير ١٩٦٦ . وكذا تقريرى المتابعة عن السنتين ٦٦/١٩٦٥ ، ٦٧/٦٦ .

ويلاحظ من الجدول السابق ان متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلى فى ج ع م . لم يزد على ١٥٠ دولارا وهو منخفض جدا بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى امريكا او اوربا . وتجدر ملاحظة ان انخفاض متوسط دخل الفرد فى ٦٣/١٩٦٢ قد نتج عن تخفيض سعر صرف الجنية المصرى وهذا يبين صعوبة المقارنات الدولية . اما متوسط دخل الفرد فقد انخفض انخفاضا حقيقيا الا فى سنة ٦٧/٦٦ وهذه ظاهرة تدفعنا الى بحث معدلات نمو الدخل القومى .

ب - توزيعه

هناك اعتقاد بوجود ارتباط عكسى بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وبين عدالة توزيع هذا الدخل . بمعنى انه كلما ارتفع متوسط دخل الفرد كلما انخفض درجة عدم عدالة توزيعه . والعكس كلما انخفض دخل الفرد كلما زادت درجة عدم العدالة فى توزيع هذا الدخل .

ونقيس درجة عدالة توزيع الدخل باستخدام منحنى لورنز الذى يربط النسبة المئوية للسكان مع مقدار ما يحصلون عليه من نسبة مئوية من الدخل القومى . وكلما اقترب هذا الخط من خط التوزيع الامثل (الذى يعبر عن تساوى نسبة السكان مع ما يحصلون عليه من نسبة الدخل . او القطر الرئيسى فى المربع) كلما زادت درجة العدالة

في توزيع الدخل ، وتقاس عنه كلما زادت درجة عدم العدالة في توزيع هـــــذا الدخل وذلك على النحو المبين في الشكل أ .

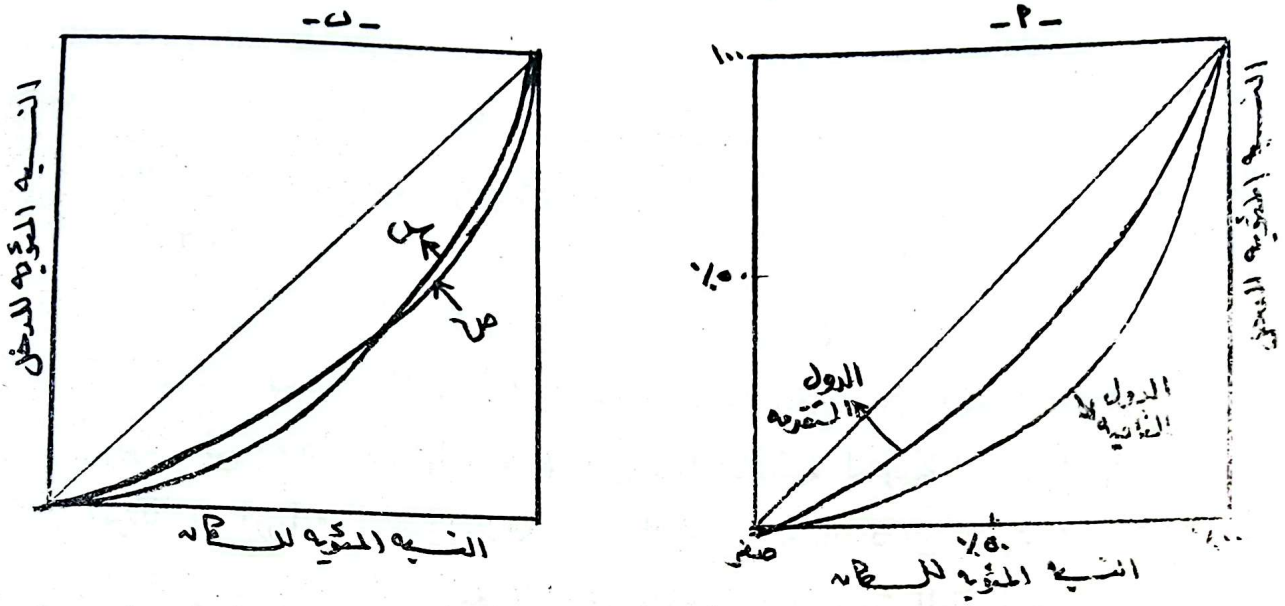

أما في الشكل ب فنجد ان المنحنيين متقاطعان وفي هذه الحالة لانستطيـــع الجزم بأيهما اقل عدالة في التوزيع عن الاخرى. ولذلك يجب ان يلجأ الى وسيلة اخرى لكي نقيس نسبة التركيز ، ت ، ويتم ذلك بالصيغة التالية :

$$ت = \frac{١}{١٠٠٠٠} \quad (س_{١-} \quad ك \quad - \quad س \quad ك_{١-})$$

حيث ت = نسبة التركز ، س = النسبة المئوية للتكرار المتجمع الصاعد للسكان ،
ك = النسبة المئوية للتكرار المتجمع الصاعد للدخل .

وتتراوح هذه النسبة بين واحد صحيح والصفر . فاذا كانت هذه النسبـــــة تساوي صفرا فانه توجد عدالة تامة في التوزيع . وكلما اقتربت هذه النسبة من واحـــد صحيح كلما زادت درجة عدم العدالة في توزيع الدخل .

كذلك نستطيع التعرف على مدى العدالة (اوعدم العدالة) فى توزيع الدخل عن طريق معرفة نسبة الدخل التى يحصل عليها كل ١٠٪ من فئات السكان. وعموما نجد ان البيانات الخاصة بتوزيع الدخل نادرة فى معظم الدول. ولكن يمكن الحصول عليها من احد مصدرين هما :

١ - ميزانية الاسرة .
٢ - البيانات الخاصة بالاقرارات الضريبية عن الدخل العام .

وتعتبر البيانات المتحصل عليها من واقع بحوث ميزانية الاسرة اكثر شمولا نظرا لانها تنصب على مجموع السكان فى حين ان البيانات الخاصة بالضريبة على الدخل العام لا تشمل الا نسبة ضئيلة من السكان (حيث لا تتعدى ٨٪ فى الدول النامية) وكذلك فانها لا تمثل الدخول بصفة عامة نظرا للحد الادنى من الاعفاء وعلى اية حال فدرجة الثقة فى البيانات الخاصة بتوزيع الدخل منخفضة عموما .

والجدول التالى يوضح نسب توزيع الدخل فى بعض الدول .

جدول رقم (٣)

توزيع الدخل فى بعض الدول

نسبة الحاصلين على الدخل	الفلبين * ١٩٥٧	سيلان * ٥٣/٥٢	المكسيك ** ١٩٥٧	اليابان ** ١٩٥٥
اعلى ١٠٪	٣٩ر٣	٤٢ر٥	٤٥ر٧	٢٦ر٥
١٠٪ الثانية	١٥ر٦	١٤ر١	١٥ر٣	١٢ر٧
١٠٪ الثالثة	١١ر٣	١٠ر٤	٩ر٨	١٠ر٠
١٠٪ الرابعة	٨ر٣	٧ر٩	٧ر٥	١٠ر٠
١٠٪ الخامسة	٧ر١	٧ر٣	٥ر٩	٨ر٠
٥٠٪ الفقيرة	١٨ر١	١٧ر٨	١٥ر٨	٣٢ر٨
نسبة التركز	٠ر٤٨٨	٠ر٥٠٩	٠ر٥٥١	٠ر٣١٠

* بيانات مقطعية ** بيانات سلسلات زمنية

المصدر :

M.S.A. Abou -Ali, Effects of Income Distribution on Saving - Income Ratio and Capital Formation, Unpublished Ph.D. Thesis, Harvard University 1965.

ويلاحظ من الجدول السابق ان عدم العدالة فى توزيع الدخل مرتبطة ارتباط عكسيا مع مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى . ويمكن الاستدلال على ذلك من واقع نسبة التركز . فنجد ان هذه النسبة تكون اصغر ما يمكن فى اليابان حيث تبلغ ٣١ر٠ فى حين انها اكبر ما يمكن فى المكسيك حيث تصل الى ٥٥ر٠ .

وجدير بالملاحظة ان الاستدلال على عدم العدالة فى التوزيع يتفق فى مقياس درجة التركز ونسبة ما يحصل عليه اعلى ١٠٪ من اصحاب الدخول . حيث نجد ان نسبة ما يحصل عليه اعلى ١٠٪ من السكان فى اليابان هو ٢٦ر٪ تقريبا فى حين انه يصل الى ٤٥ر٧٪ فى المكسيك .

على انه يجب التنويه الى انه ليس بالضرورة ان يكون التوزيع الاقرب للعدالة هو القائم فى الدولة المتقدمة . وذلك انه اذا كان الامر كذلك لتوقفنا ان يكون توزيع الدخل فيها عادل عن اية دولة اخرى . ولكن ليس هذا صحيحا وسبب ذلك ان توزيع الدخل لا يعكس الوضع الاقتصادى فحسب بل يعكس ايضا الفلسفة الاجتماعية والسياسية للمجتمع . فاذا اتصف المجتمع بالفردية (كما هو الحال فى الولايات المتحدة) فاننا نتوقع أن يكون توزيع الدخل اقل عدالة عنه فى المجتمعات التى تؤمن بالتضامن الاجتماعى وتقل فى النزعة الفردية . (مثل الدول الاشتراكية ، ودول اسكندنافيا) .

جـ - معدل نموه

يدلل فى بعض الكتابات الاقتصادية على التخلف الاقتصادى بمقدار معدل نمو الدخل القومى (او متوسط نصيب الفرد فيه) . ويعتقد ان معدل النمو فى الدول المتقدمة اكبر منه فى الدول النامية . وهذا مما يؤدى الى زيادة الفجوة بين دخول الدول الغنية ودخول الدول الفقيرة . ويرى مؤيدى هذه الفكرة ان سبب ذلك هو اكتمال الهيكل الانتاجى ووجود التكامل فى الاقتصاد القومى مما يعمل على زيادة نمو الدخل القومى بنسبة مضاعفة (اى ما يعرف باسم مضاعف الاستثمار وهو عبارة عن عدد مرات زيادة الدخل القومى من مقدار استثمار معين) . اما فى الدول النامية فيلاحظ ان هناك اختناقات فى الهيكل الانتاجى ويفتقر الاقتصاد القومى للكثير من رأس المال الاجتماعى Infra structure بحيث لا تزيد الاستثمارات فى هذه المجالات من الدخل القومى بمعدلات مرتفعة لفترة طويلة من الزمن .

ويرى بعض الاقتصاديين ان معدل نمو الدخل القومى مرتبط ارتباطا عكسيا مع مستوى الدخل القومى حيث انه بعد بلوغ مستوى مرتفع من الدخل القومى تضيق فرص الاستثمار المربحة ويصعب تحقيق معدلات نمو مرتفعة . اما الدول النامية فيكون لها ميزة الدخول المتأخر فى مضمار التنمية بحيث تصبح فى موقف تستطيع معه الاستفادة من الخبرات السابقة عليها ومن ثم نتوقع ان يكون معدلات نموها مرتفعة .

وربما نستطيع الحصول على صورة ادق لو نظرنا الى الاحصاءات الخاصة بمعدل النمو لمجموعة من الدول ذات معدلات النمو المختلفة .

جدول رقم (٤)

متوسط معدلات نمو الدخل القومى (او المحلى) فى بعض الدول

(باسعار السوق الثابته)

الدولة	الفترة	متوسط معدل النمو الدخل المحلى	متوسط نصيب الفرد	الدولة	الفترة	متوسط معدل النمو الدخل المحلى	متوسط نصيب الفرد
الارجنتين	٦٠/١٩٥٠	٣ر١	١ر١	اسرائيل	٦٠/٥٠	١٢ر٠	٧ر١
	٦٠ / ٦٦	٢ر٨	١ر٢		٦٦/٦٠	٨ر٤	٣ر٣
كندا	٥٠ / ٦٠	٣ر٩	١ر٢	اليابان	٦٠/٥٣	٩ر٠	٦ر٤
	٦٠ / ٦٦	٥ر٦	٣ر٧		٦٦/٦٠	٩ر٨	٨ر٧
فرنسا	٥٠ / ٦٠	٤ر٥	٣ر٦	الولايات	٦٠/٥٠	٣ر٣	١ر٥
	٦٠ / ٦٦	٥ر٢	٣ر٨	المتحدة	٦٦/٦٠	٥ر٠	٣ر٥
اليونان	٥٠ / ٦٠	٥ر٩	٤ر٩	الاتحاد	٦٠/٥٠	١٠ر٢	٨ر٤
	٦٠ / ٦٦	٨ر٥	٧ر٤	السوفيتى	٦٦/٦٠	٦ر٥	٥ر٠

تابع جدول رقم (٤)

الدولة	الفترة	متوسط معدل النمو الدخل المحلى	متوسط دخل الفرد	الدولة	الفترة	متوسط معدل النمو الدخل المحلى	متوسط دخل الفرد
بولندا *	٥٣ / ٦٠	٧ر٥	٦ر٥	السودان	٥٥ / ٦٠	٥ر٠	١ر٦
	٦٠ / ٦٦	٦ر٦	٥ر٥		٦٢ / ٦٤	١ر٨	٠ر٤
المجر *	٥٠ / ٦٠	٥ر٩	٥ر٢	باكستان	٦٠ / ٦٦	٥ر٧	٣ر٦
	٦٠ / ٦٦	٥ر١	٤ر٨	الفلبين	٥٥ / ٦٠	٤ر٥	١ر٥
تشيكوسلوفاكيا *	٥٠ / ٦٠	٦ر٦	٦ر٥		٦٠ / ٦٦	٥ر٥	٢ر١
	٦٠ / ٦٦	٣ر٣	١ر٨	سيلان	٥٨ / ٦٠	٥ر٤	٢ر٦
يوغسلافيا *	٥٣ / ٦٠	٨ر٦	٧ر٤		٦٠ / ٦٦	٤ر٢	١ر٦
	٦٠ / ٦٦	٧ر٧	٦ر٤	ج ع م	٦٠ / ٦٥ **	٦ر٥	٣ر٧
					٦٥ / ٦٧	١ر٦	(-) ٢ر١

* مقدرة على اساس الناتج المادى الصافى الحقيقى .

** من واقع تقارير المتابعة التى تصدرها وزارة التخطيط . متوسط السنين ٦٥ - ٦٧ متوسط هندسى .

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق .

ويلاحظ من الجدول رقم (٤) ان معدل نمو الدخل فى الدول الاشتراكية اكبر منه فى الدول الاخرى بصفة عامة وان كان معدل النمو فى الفترة التالية لسنة ١٩٦٠ قد حققت معدلا من النمو اقل من معدل نمو الخمسينيات بعكس الدول الاخرى . ويتضح من الجدول ان معدل النمو كان اصغر فى الفترة ١٩٦٠ - ٦٦ عن الفترة ١٩٥٠/١٩٦٠ فى عشر دول وارتفع فى ٦ ست دول فقط .

وعموما لا يعتقد ان هناك ارتباطا معنويا بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ومعدل نموه حيث كان معدل النمو في اليابان ٦ر٤ ٪ ٨ر٧ في الفترتين على التوالي في حين ان الولايات المتحدة قد بلغ حوالي ثلث معدل النمو في اليابان ويمكن ملاحظة مثل هذا النمط في معدل النمو المرتفع الذي حققته اليونان .

ثانيا : الهيكل الانتاجي :

يتركز النشاط الانتاجي في معظم الدول النامية في الزراعة والنشاط الاولي .

ولقد قسم ابن خلدون في كتابه المقدمة (وتبعه في ذلك في هذا القرن فيشر (٣) وكولن كلارك (٤)) الدول من حيث درجة تقدمها الى ثلاث مجموعات . النشاط الاولي وهو الزراعة والتعدين النشاط الثاني وهو الصناعة النشاط الثالث وهو الخدمات . وكلما زاد تقدم الدول كلما زاد النشاط الانتاجي من النوعين الاخيرين فيها .

ولا يقتصر اعتماد الدول النامية على الزراعة فقط بل انها تتخصص في انتاج محصول رئيسي واحد . ولقد قدر لهيئتين عدد السكان المتعيشين على الزراعة بما يتراوح بين ٨٠ — ٦٠ في المائة من مجموع السكان .

اما القطاع الصناعي فيكون صغيرا وغالبا ما يقتصر على الصناعات اليدوية باستثناء بعض الصناعات المتقدمة والتي تتركز في اغلب الاحيان في خدمة التصدير وذلك مثل الغزل والنسيج .

وفي البلاد المكتظة بالسكان نجد ان قطاع الخدمات يستحوذ على جانب كبير من العاملين وليس معنى ذلك ان القطاع الثالث كبير لدرجة تهدم وجهة النظر السابقة . ولكن سهولة العمالة في هذا القطاع في خدمات غير منتجة ادرجتها مسز روبنصون ضمن البطالة المقنعة هو الذي يؤدي الى تضخم هذا القطاع . ولكنه لا ينمو بالدرجة التي تشاهد في حالة ارتفاع متوسط دخل الفرد وزيادة طلبه على الخدمات .

اما من ناحية الفن الانتاجى فى الزراعة فنجد ان الوسائل المستخدمة تقليدية لم يطرأ عليها التجديد مما يؤدى الى انخفاض الانتاجية فى كل من الزراعة والصناعة على حد سواء ٠

اما بالنسبة للاقتصاد المصرى على درجة الحصوص فنجد ان الزراعة قداستحوذت على جانب كبير منه ٠ وكذلك فان القطن هو المحصول الرئيسى ولازال يشكل نسبة كبيرة فى حصيلة النقد الاجنبى للبلاد على النحو الذى يبينه الجدول التالى :

جدول رقم (٥)

السنة	% من الانتاج الصناعى الى الانتاج الزراعى	% من القيمة المضافة فى الزراعة الى الصناعة	النسبة المئوية لصادرات القطن الخام الى اجمالى الصادرات السلعية *
١٩٥٩/٦٠	٥٣ر٤	١٥٨ر٠	٨٥ر٤*
٦٠ / ٦١	٥٠ر٦	١٤١ر٠	٦٨ر١
٦١ / ٦٢	٤٧ر٠	١٢٠ر٤	٦١ر٠
٦٢ / ٦٣	٤٧ر٣	١٢٩ر٥	٥٣ر٠
٦٣ / ٦٤	٤٦ر١	١٢٣ر٠	٥٣ر٤
٦٤ / ٦٥	٤٦ر١	١٢٤ر٠	٣٤ر٩
٦٥ / ٦٦	٤٩ر٦	١٣٥ر٤	٥٥ر٥
٦٦ / ٦٧	٤٨ر٩	١٣٠ر٢	٥٤ر٥
المتوسط العام	٤٨ر٦	١٣٢ر٧	

* عن سنة ١٩٥٠

المصدر : تقارير متابعة وزارة التخطيط ٠ وكذلك البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثانى ١٩٦٨ ٠

يلاحظ من الجدول السابق ان نسبة الانتاج الزراعى الى الانتاج الصناعى تتراوح بين ٤ر٥٣٪ ، ١ر٤٦٪ . ولغ متوسط الفترة فيما بين ١٩٥٩/٦٠ ، ١٩٦٦/٦٧ ٦ر٤٨٪ . ولكن رقم الانتاج هذا لا يعكس الاهمية النسبية للقطاعين نظرا لان ازدواج العمليات الحسابية فى هذا الرقم اكبر فى القطاع الصناعى عنه فى القطاع الزراعى . وبتخليص هذا الرقم من الازدواج (اى بطرح مستلزمات الانتاج لكى تحصل على القيمة المضافة او الدخل المتولد فى كل قطاع) نجد ان القيمة المتولدة فى القطاع الزراعى تتراوح بين ١٥٨٪ ، ٤ر١٢٠٪من قيمة الانتاج فى قطاع الصناعة . ولقد بلغ متوسط هذه النسبة ٧ر١٣٢٪ . اى ان الدخل المتولد فى قطاع الزراعة يعادل مرة وثلث مرة قيمة الدخل فى قطاع الصناعة . ومن الجدير بالذكر اننا قد استبعدنا قطاع الخدمات من المقارنة نظرا لتضخمه بصورة غير صحية نتيجة للضغط السكانى المتزايد .

كذلك يلاحظ انخفاض انتاجية الفدان فى كثير من المحاصيل عن مثيلاتها فى الدول المتقدمة . وذلك مما ادى الى عجز البلاد — بالرغم من الدور الكبير الذى تلعبه الزراعة فيها — عن سد حاجتها من القمح مثلا والجدول التالى يوضح انتاجية الفدان لبعض المحاصيل الرئيسية .

جدول رقم (٦)

انتاجية الفدان لاهم المحاصيل

المحصول	١٩٥٩/٦٠	٦٤/٦٥	٦٦/٦٧
قمح بالاردب	٦ر٨٦	٧ر٤١	٦ر٩١
شعير "	٨ر٧٤	٨ر٦٥	٧ر٧٤
ذرة شامية بالاردب	٥ر٧٦	٨ر٣٢	١٠ر٧٨
فول "	٥ر١٧	٥ر٥٢	٤ر٠٥
قطن بالقنطار	٤ر٧٧	٥ر٥٦	٤ر٤٠
كتان "	٥٤ر٠	٥٠ر٠	٥٠ر٠
قصب السكر "	٨٦١	٨١٠	٨٦٨

المصدر : وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة .

ويلاحظ من الجدول السابق ان انتاجية الفدان فى اهم محصول وهو القطن قد انخفضت من ٤ر٧٧ فى سنة ٦٠/٥٩ الى ٤ر٤٠ فى سنة ٦٧/٦٦ وربما كان ذلك بسبب آفات المحصول . اما الانتاجية فلقد ارتفعت ارتفاعا كبيرا فى الذرة الشامية وبا حبذا لو انتشر هذا الاتجاه بالنسبة للمحاصيل الاخرى .

اما الصناعة فلقد بدأت فى الاستحواذ على الاهتمام الكبير بصفتها الدافع الرئيسى الى نمو الدخل القومى وامتصاص العمالة . ويظهر الجدول التالى تطور الانتاج الصناعى خلال الخطة الخمسية الاولى ، والذى يتبين منه عدم نمو القطاع الصناعى بدرجة كبيرة بعد .

جدول رقم (٧)

بعض مؤشرات القطاع الصناعى

السنة	الرقم القياسى للانتاج	النسبة المئوية للانتاج الصناعى فى الانتاج الكلى	السنة	الرقم القياسى للانتاج	النسبة المئوية للانتاج الصناعى فى الانتاج الكلى
٦٠ / ٥٩	١٠٠	٤٢ر٧	٦٤ / ٦٣	١٢٩ر٥	٤٢ر١
٦١ / ٦٠	١٠٦	٤٢ر٩	٦٥ / ٦٤	١٣٥ر٣	٤٢ر٣
٦٢ / ٦١	١١٠ر٣	٤٣ر٢			
٦٣ / ٦٢	١٢١ر٥	٤٢ر٧			

المصدر : وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى (٦١/٦٠ - ١٩٦٩/٦٤) الجزء الاول .

ثالثا : السكـــان

أ - الحجم

تختلف الدول النامية من حيث الكثافة السكانية فتوجد بعض الدول المكتظـــة بالسكان مثل الصين ، الهند ، والجمهورية العربية المتحدة . وهناك دول ذات كثافـــة سكانية منخفضة مثل الكويت والبرازيل ، وتوجد مجموعة اخرى ذات كثافة سكانية متوسطـــة مثل السودان .

وتتحدد مدى الكثافة السكانية بالنسبة للموارد المتاحة للدولة . ولقد استهدفت بعض الدراسات تحديد الحجم الامثل للسكان والذى يعرف بأنه ذلك الحجم الذى يجعل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى اكبر ما يمكن ، والشكل الثانى يوضح العلاقة بين حجم السكان ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى .

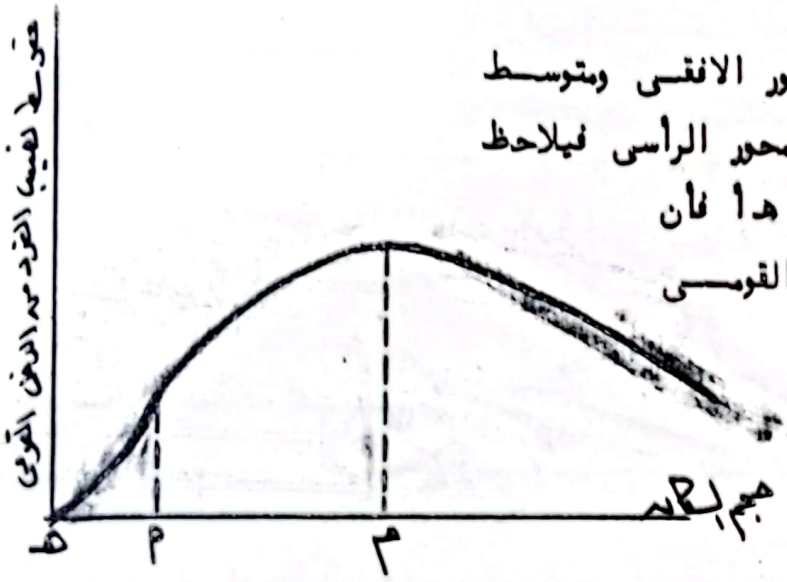

فنقيس حجم السكان على المحور الافقى ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى على المحور الرأسى فيلاحظ انه اذا انحصر حجم السكان فيما بين هـ أ فان زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومـــى تكون اكبر من زيادة حجم السكـــان . اما فى المسافة بين أ م فان زيـــادة حجم السكان مصحوبة بزيادة فـــى متوسط نصيب الفرد من الدخـــل ولكن بنسبة اقل (اى ان هناك تناقص غلة بالنسبة لحجم السكان) . ويصل متوسط نصيب الفرد من الدخل الى اعلى مستوى ممكن عندما يصل حجم السكان الى هـ م . ويطلق على هذا الحجم اسم " الحجم الامثل للسكان" Optimum Population Size .

ويقال للبلاد التى تقع فى المنطقة الى يسار هـ م ان بها خفة سكانيـــــة ٠ اما اذا كان حجم سكانها فى المنطقة الى يمين النقطة م فانها تكون فى حالـــــة اكتظاظ سكانى ٠

وتعتبر مشكلة السكان احد المشاكل الرئيسية التى تواجهـها الجمهورية العربية المتحدة ٠ والجدول التالى يبين تطور حجم السكان ٠

جدول رقم (٨)

تطور حجـم السكـــان فـى ج ٠ع٠م ٠

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
١٩٥٢	٢١٫٤	١٩٦٤	٢٨٫٧
١٩٦٠	٢٥٫٨	١٩٦٥	٢٩٫٤
١٩٦١	٢٦٫٦	١٩٦٦	٣٠٫١
١٩٦٢	٢٧٫٣	١٩٦٧	٣٠٫٩
١٩٦٣	٢٧٫٩		

المصـــدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : كتاب الجيب السنوى ، القاهرة ١٩٦٨ ٠

ب - معدل نمو السكان

من الملاحظ ان كثير من الدول النامية تعانى من ارتفاع معدل نمو السكـــان ٠ فقد يصل الى ٣٪ سنويا ٠ ولكن هذه الخاصية ليست عامة ٠ فلا يتجاوز معدل زيـــادة السكان فى بعض الدول الناميـــة ٥٫١٪ وهو يقل عن نظيره فى كثير من البلـــدان المتقدمـــة ٠

ونحصل على معدل زيادة السكان عن طريق طرح عدد الوفيات لكل الف من السكان من عدد المواليد لكل الف من السكان . ويلاحظ ان عدد سكان العالم قد تميز بثبات نسبى حتى حوالى القرن الثامن عشر ولم يزد الزيادة المطردة الا نتيجة لانخفاض عدد الوفيات لكل الف من السكان مع بقاء عدد المواليد على ما هو عليه . ويختلف نمط زيادة السكان فى الدول المتقدمة حاليا عنه عن نمط زيادة السكان فى الدول النامية . فلقد كان انخفاض عدد الوفيات ملازما للانخفاض فى عدد المواليد ومن ثم لم يتعد معدل زيادة السكان فى مجموعة الدول الاولى ٢ ٪ . وذلك على النحو المبين فى الشكل ٢ - أ . اما فى الدول النامية حاليا فلقد حدث انخفاض شديد ومفاجىء

شكل رقم - ٢ -

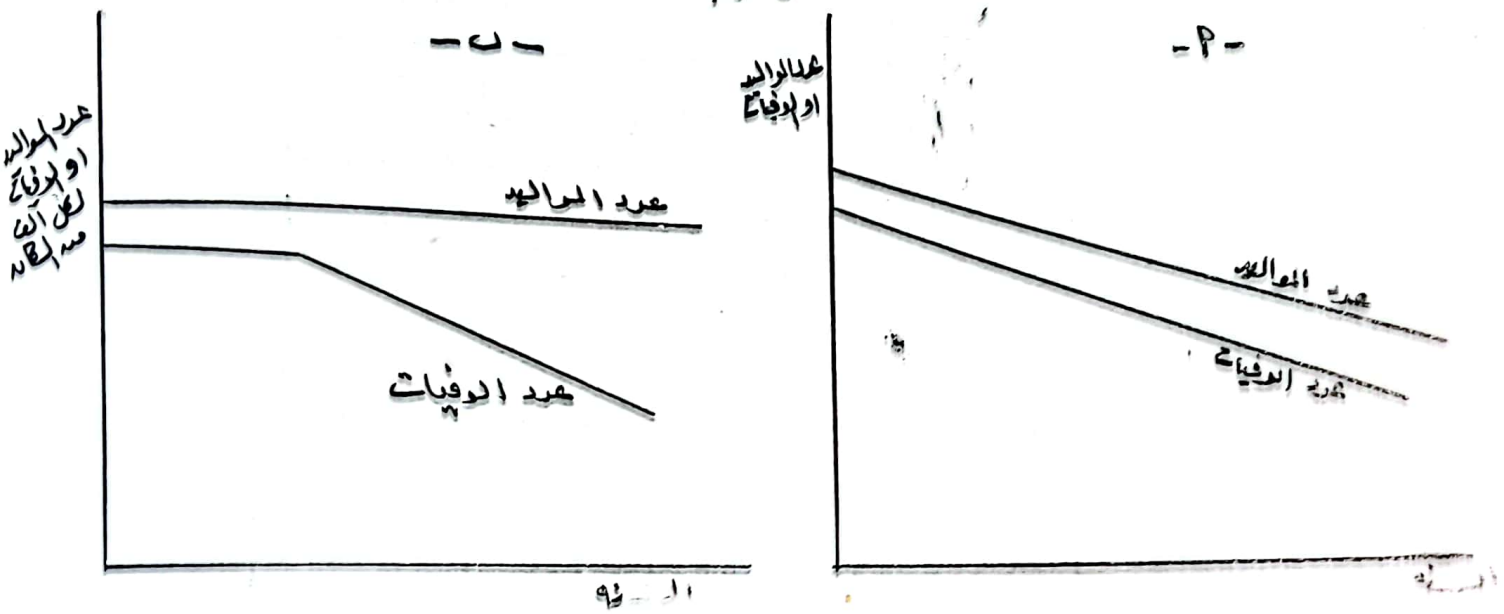

فى عدد الوفيات لكل الف من السكان فى بداية القرن العشرين (٥) . فلقد انخفض هذا العدد من حوالى ٣٠ لكل الف الى ما يقرب من ١٥ او ١٠ لكل الف من السكان . وذلك مع بقاء عدد المواليد عند مستواه اى ما يقرب من ٤٠ لكل الف من السكان . وبذلك ارتفع معدل زيادة السكان من ١ ٪ الى ٢٫٥ ٪ او ٣ ٪ وفى بعض الحالات اكثر من ذلك . (انظر الشكل رقم ٢ - ب) ولقد كان سبب ذلك هو استخدام العناية الطبية والادوية المضادة للاوبئه وانخفاض عدد الوفيات للاطفال .

ولقد مرت مصر بهذه التجربة ومظاهر ذلك ارتفاع معدل نمو السكان فى الوقت الحاضر • والجدول التالى يوضح عدد المواليد والوفيات ومعدل نمو السكان فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٦ •

جدول رقم (٩)

السنة	عدد المواليد لكل الف من السكان	عدد الوفيات لكل الف من السكان	معدل الزيادة السكانية %
١٩٥٢	٤٥ر٢	١٧٨	٢ر٧٤
١٩٦٠	٤٣ر١	١٦ر٩	٢ر٦٢
١٩٦١	٤٣ر٩	١٥ر٨	٢ر٨١
١٩٦٢	٤١ر٢	١٧ر٩	٢ر٣٤
١٩٦٣	٤٢ر٨	١٥ر٤	٢ر٧٤
١٩٦٤	٤٢ر٠	١٥ر٧	٢ر٦٣
١٩٦٥	٤٢ر٠	١٤ر٨	٢ر٧٢
١٩٦٦	٤١ر٢	١٥ر٨	٢ر٥٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : كتاب الجيب السنوى ، القاهرة ، ١٩٦٨ •

ويلاحظ من الجدول السابق ان عدد المواليد قد انخفض من ٤٥ر٢ فى ١٩٥٢ الى ٤٢ لكل الف من السكان فى ١٩٦٥ وكذلك فان عدد الوفيات قد انخفض من ١٧٨ فى ١٩٥٢ ليصل الى ١٥ر٨ لكل الف من السكان فى ١٩٦٦ • وتظهر ان معدل الزيادة الطبيعية فى السكان (عدد المواليد - عدد الوفيات) به الى ٢ر٧٪ • وهذه هى احد المعدلات المرتفعة فى العالم •

جـ - التركيب العمرى

يتركز معظم سكان الدول النامية فى الفئات العمرية المنخفضة • وينتج ذلك من انخفاض متوسط العمر المتوقع للفرد • ولذلك ترتفع نسبة عدد الافراد غير المتكسبين والجدول التالى يوضح الهرم العمرى لسكان الجمهورية العربية المتحدة فى سنة •

جدول رقم (١٠)

التوزيع النسبى للسكان فئات السن فى تعداد

١٩٦٠

المحافظات / فئات السن	٠ - ١٤	١٥ - ٥٩	٦٠ فأكثر
القاهرة	٤٢ر٨	٥٢ر٥	٤ر٧
الاسكندرية	٤٣ر٣	٥١ر٥	٥ر٢
السويس	٤٧ر٣	٤٩ر٠	٣ر٧
الشرقية	٤٤ر١	٥٠ر١	٥ر٨
المنوفية	٤١ر٨	٥٠ر٣	٧ر٩
البحيرة	٤٤ر٠	٥٠ر٦	٥ر٤
بنى سويف	٣٨ر٩	٥٤ر١	٧ر٠
المنيا	٣٩ر٢	٥٣ر٨	٧ر٠
اسوان	٤١ر١	٥١ر٢	٧ر٧
المجموع الكلى	٤٢ر٧	٥١ر٢	٦ر١

المصدر : وزارة التخطيط ، معالم النمو الاقا :

ومن هذا الجدول يتضح ان حوالى ٤٣٪ من سكان ج ٠ع٠م٠ لم يصلوا بعد الى سن العمل وان كان من الملاحظ ان كثيرا من الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٤ سنة يعتبروا بمثابة مصدر للدخل فى الريف سواء عن طريق العمل بأجر للغير او المساهمة فى اعمال المزرعة ٠ وتنخفض نسبة السكان الذين تزيد اعمارهم عن ٦٠ سنة وهذا يعكس انخفاض متوسط العمر المتوقع للفرد ٠ ويظهر من هذا الجدول ان نسبة السكان الغير متاحة للقوة العاملة تصل الى حوالى النصف ٠

د - التوزيع الجغرافى

يمكن تقسيم سكان الدولة من الناحية الجغرافية الى سكان الريف وسكان الحضر ٠ ونجد ان سكان الدول النامية يتركزون فى الريف ٠ وليس معنى هذا الا يكون هناك اكتظاظ سكانى فى بعض المدن حيث انه من الملاحظ ان يكون هناك مدنية او اكثر من المدن الكبيرة وعادة ما يكون هناك ازدحام سكانى فى هذه المدن ٠

اما اذا قسمنا الدولة الى عدة اقاليم او محافظات فنجد ان الدول المتقدمة تعمل على تقليل الفرق فى درجات الثراء النسبى لكل اقليم من الاقاليم ٠ ولا يعنى هذا عدم وجود بعض الاقاليم المتخلفة ٠ فنجد مثلا ان جنوب ايطاليا اقل تقدما من شماله ٠ وكذلك الحال فى جنوب الولايات المتحدة ٠ ونتيجة لتقارب درجة تقدم الاقاليم المختلفة فى الدول المتقدمة ان نجد ان هناك توزيعا متكافئا لسكان هذه الاقاليم ٠

ولكن نمط التوزيع الجغرافى للسكان فى الدول النامية يختلف عن ذلك ٠ فتوجد فروق كبيرة بين الاقاليم المختلفة ٠ وعادة ما يكون هناك اكتظاظ سكانى فى الاقاليم ذات الثراء النسبى ٠ وتكون احد اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية هى العمل على تنمية الاقاليم المتخلفة لكى تفتح مجالات جديدة للانتاج وتعمل على تخفيف الضغط السكانى عن الاقاليم المزدحمة ٠ وبذلك توزع السكان بطريقة متوازنة ٠

والجدول التالى يوضح توزيع السكان على محافظات الجمهورية العربية المتحدة •

جدول رقم (١١)

توزيع السكان على محافظات ج ٠ع ٠م ٠ فى تعداد ١٩٦٠

العدد بالمليون

المحافظات	السكان			% من المجموع الكلى
	حضر		ريف	
١ — القاهرة	٤ر٢٢٠	١٠٠	صفر	صفر
٢ — الاسكندرية	١ر٨٠١	١٠٠	صفر	صفر
٣ — بور سعيد	٥ر٢٨٣	١٠٠	صفر	صفر
٤ — السويس	٠ر٢٦٤	١٠٠	صفر	صفر
مجموع المحافظات الحضرية	٦ر٥٦٨	١٠٠	صفر	٢١ر٨
٥ — دمياط	٠ر١١٥	٢٦ر٦	٠ر٣١٧	٧٣ر٤
٦ — الدقهلية	٠ر٤٧٠	٢٠ر٦	١ر٨١٥	٧٩ر٤
٧ — الشرقية	٠ر٣٨٩	١٨ر٥	١ر٧١٩	٨١ر٥
٨ — القليوبية	٠ر٣٨٢	٣١ر٥	٠ر٨٣٠	٦٨ر٥
٩ — كفر الشيخ	٠ر٢١٢	١٩ر٠	٠ر٩٠٦	٨١ر٠
١٠ — الغربية	٠ر٦٠٠	٣١ر٦	١ر٣٠١	٦٨ر٤
١١ — المنوفية	٠ر٢٣٨	١٦ر٣	١ر٢٢٠	٨٣ر٧
١٢ — البحيرة	٠ر٣٥٣	١٧ر٨	١ر٦٢٦	٨٢ر٢
١٣ — الاسماعيلية	٠ر١٨٣	٥٣ر٠	٠ر١٦٢	٤٧ر٠
مجموع محافظات الوجه البحرى	٢ر٩٤٢	٢٢ر٩	٩ر٨٩٦	٧٧ر١	٤٢ر٧

تابع جدول رقم (١١)

المحافظة	السكان			% من المجموع الكلى
	حضر	ريف		
١٤ - الجيزة	٠ر٦٤٧	٢ر٣٩	١ر٠٠٣	٦٠ر٨
١٥ - بنى سويف	٠ر٢٠٤	٠ر٢٢	٠ر٧٢٤	٧٨ر٠
١٦ - الفيوم	٠ر٢٠٠	٤ر٢١	٠ر٧٣٥	٧٨ر٦
١٧ - المنيا	٠ر٣٣٩	٩ر١٩	١ر٣٦٧	٨٠ر١
١٨ - اسيوط	٠ر٣٣٦	٧ر٢٣	١ر٠٨٢	٧٦ر٣
١٩ - سوهاج	٠ر٣٣٦	٩ر١٩	١ر٣٥٣	٨٠ر١
٢٠ - قنا	٠ر٢٧٩	٠ر١٩	١ر١٩٢	٨١ر٠
٢١ - اسوان	٠ر١٨٣	١ر٣٥	٠ر٣٣٨	٦٤ر٩
مجموع محافظات الوجه القبلى	٢ر٥٢٤	٥ر٢٤	٧ر٧٩٤	٧٥ر٥ ٣٤ر٣
٢٢ - البحر الاحمر	٠ر٠٣٨	٠ر١٠٠	صفر	صفر
٢٣ - الوادى الجديد	٠ر٠٥٩	٠ر١٠٠	صفر	صفر
٢٤ - مطروح	٠ر١٢٤	٠ر١٠٠	صفر	صفر
٢٥ - سيناء	٠ر١٣١	٠ر١٠٠	صفر	صفر
مجموع محافظات الحدود	٠ر٣٥٢	٠ر١٠٠	صفر	صفر ١ر٢
المجموع الكلى	١٢ر٣٨٦	٤١ر٢	١٧ر٦٩٠	٥٨ر٨ ١٠٠ر٠

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق .

ويلاحظ من الجدول السابق ان تعداد سكان ج ع م قد بلغ ٣٠٫٠٧٦ مليونا في سنة ١٩٦٠ ولقد كانت النسبة المئوية لسكان الحضر ٤١٫٢ ٪ والباقي وقدره ٥٨٫٨ ٪ يقطن في الريف ولقد اشتملت المحافظات الحضرية الاربع على حوالى ٢٢ ٪ من السكان ومحافظات الوجه البحرى ٤٢٫٧ ٪ اى ان سكان الوجه البحرى يصلون الى ٦٤٫٥ ٪ أى ما يقرب من ثلثي سكان القطر المصرى ولا شك ان كثافة السكان في هذه المناطق تفوق مثيلتها في القطر المصرى حيث انها تشكل بنسبة اقل في المساحة الكلية .

ويدلل ذلك على عدم توزيع السكان بين المحافظات بطريقة تعمل على زيادة النشاط الاقتصادى واكتشاف اقاليم جديدة للتجمع السكانى . وهذا ما يتطلب اعطاء اهمية خاصة للتخطيط الاقليمى عند صياغة الخطط الاقتصادية للتنمية .

هـ - درجة التعليم

يلاحظ ان نسبة المتعلمين في الدول النامية منخفضة جدا . وذلك بقياس درجة التعليم على اساس معرفة القراءة والكتابة . ولاشك ان انخفاض درجة التعليم تتسبب في مشاكل كثيرة نذكر منها انخفاض الانتاجية وصعوبة الاتصال والتجاوب في السياسات العامة .

ولهذا تولى معظم الدول النامية اهتماما متزايدا لهذه المشكلة ، وتعمل على رفع نسبة المتعلمين حتى يسهل تجاوب مجموع السكان مع الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي نضعها في هذا الصدد .

رابعا : العمـــالة

لا شك ان العنصر الانسانى احد العوامل الجوهرية التى تحدد مدى كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بل وربما كان اهمها جميعا . والذى يجب ان نقرره منـــذ البداية ان القدرات الانسانية الكامنه موجودة لدى جميع الشعوب وانه من غير المتصـــور ان تقتصر القوى الخلاقة على مجموعة من الشعوب دون الاخرى . فالصفات الاساسيـــة للانسان واحدة مهما اختلف الزمان او المكان . والذى يتبقى بعد ذلك هو ان يكـــون هناك التنظيم الاجتماعى الملائم لتنمية القدرات البشرية . ومن هنا برزت اهمية التعلـــيم بانواعه لخلق الجو الملائم لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ٦)

وتعانى الدول النامية من مشكلات كثيره فى صدد القوة العامله . فينقصها الكثـــير من الايدى العاملة المهرة فى نفس الوقت الذى يوجد فيه فائض من الايدى العاملـــة غير المهرة . وفى الدول المكتظة بالسكان (مثل مصر والهند) وتوجد نسبة كبيرة مـــن الايدى العاطلة سواء فى صورة ظاهرة او مقنعة . ومعنى البطالة المقنعة هى ان يكـــون فى الامكان امتصاص جزء من القوة العامله بدون ان يحدث نقص فى انتاج القطاع الـــذى انخفض فيه مقدار القوة العاملة . وبمعنى آخر تكون الانتاجية الحدية للعمل معادلة للصفـــر ويرى البعض انه ليس فى الامكان انقاص القوة العاملة بدون التأثير على الانتاج الا اذا حدث نوع من اعادة التنظيم فى العملية الانتاجية . وبموجب هذا نستطيع امتصاص القوة العاملـــة القوة العاملة التى تزيد عن القدر هأ فى الشكل الناظر ولا يحدث ذلك اى نقص فى الكميـــة المنتجـــة

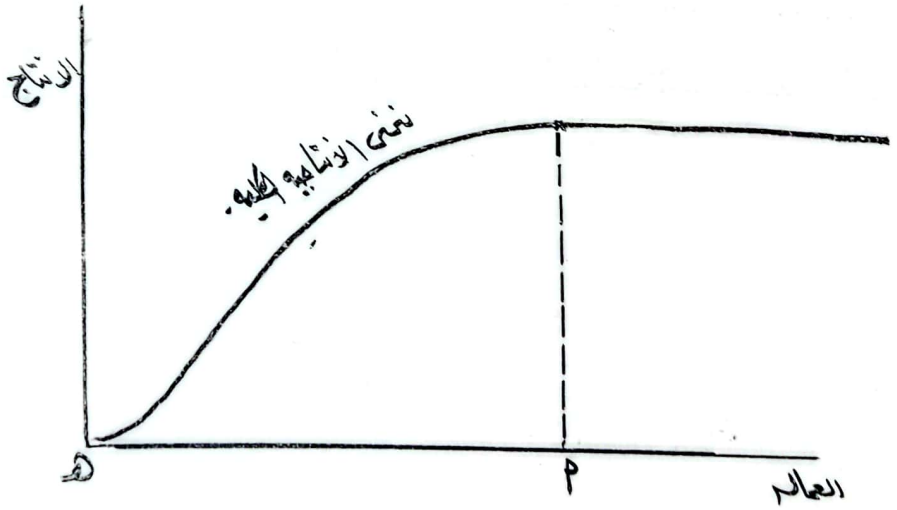

ويظهر هذا سبب التأكيد فى خطط التنمية على هدف تحقيق العمالة الكاملة • وربما توقف نجاح عملية التنمية على حسن اعداد واستخدام الايدى العاملة فى المجتمع •

والجدول التالى يوضح توزيع القوى العامله على الانشطة الاقتصادية المختلفة فى مصر فى سنة ١٩٦٧/٦٦ •

جدول رقم ١٢
هيكل العمالة فى سنة ١٩٦٧/٦٦

القطاع	النسبة المئوية	القطاع	نسب مئوية النسبة المئوية
الزراعة	٥٠٫٦	الاسكان	٣٫٠
التعدين والصناعة	١١٫٠	المرافق العامه	٤٫٠
التشييد	٤٫٠	الخدمات	١٩٫٣
الكهرباء	٠٫٢		
مجموع القطاعات السلعية	٦٥٫٨	مجموع قطاعات الخدمات	٢٠٫٠
النقل والمواصلات	٤٫٢	المجموع الكلى	١٠٠٫٠
التجارة والمال	١٠٫٠	نسبة قوة العمل المدنية الى عدد السكان	٢٧٫٢
مجموع قطاعات التوزيع	١٤٫٢	نسبة التوظف	٩١٫١
		نسبة البطالة	٨٫٩

المصدر : وزارة التخطيط : متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى ج ٠ع ٠م ٠ عن ١ لسنة ٦٧/٦٦ اغسطس ١٩٦٨ •

ويلاحظ من الجدول السابق ان حوالى نصف الايدى العاملة تعمل فى الزراعة مما يظهر اهمية الدور الذى تلعبه الزراعة فى الاقتصاد القومى . كذلك نجد ان نسبة البطاله بين الايدى العاملة تصل الى حوالى ٩٪ وهى نسبة مرتفعة جدا وتعكس الضغوط التى تنشئها الزيادة المطرده فى السكان . كذلك فان نسبة قوة العمل المدنية الى مجموع السكان تصل الى ٢ر٢٧٪ اى ما يزيد قليلا عن الخمس. وبمعنى آخر فان كل فرد فى القوة العاملة مسؤل عن اطعام واعاشة اربعة افراد آخرين . وهذه نسبة مرتفعة حيث انها تنخفض فى البلاد المتقدمة الى نصف ذلك او اقل .

اما اذا نظرنا الى هيكل العمالة بحسب المهن فنجد ان الدراسات قد بينت ان هناك فائض فى فئات المديرين والعمال غير المهره وعجز فى فئات المهن الوسطى على النحو المبين بالجدول التالى :

جدول رقم (١٣)

بيان العرض والطلب فى القوى العاملة

الفئات الوظيفية	١٩٧٠				١٩٧٥				١٩٨٠			
	المطلوب	المعروض	±	% *	المطلوب	المعروض	±	% *	المطلوب	المعروض	±	% *
١ - مديرون واحصائيون	٢١٦	٢١٥	- ١	- ٠٫٥	٢٥٦	٢٧٧	٢١	٧٫٦	٣٣٨	٣٤٦	٨	٢٫٣
٢ - فنيون	٥١٣	٣٠٠	- ٢١٣	- ١٧٫٠	٦١٠	٣٤٧	- ٢٦٣	- ٤٣٫١	٧٨٠	٤٠٧	- ٣٧٣	- ٩١٫٦
٣ - كتابيون	٧٢٠	٥١٥	- ٢٠٥	- ٤٠٫٠	٨٥٦	٨٤٦	١٠٠	- ١٫٢	١١٧٠	١٣٣٠	١٦٠	١٢٫٠
٤ - عمال مهرة	١١٥٢	١٠١٣	- ١٣٩	- ١٣٫٧	١٣٧٠	١١٠٣	- ٢٦٧	- ٢٤٫٢	١٨٧٢	١١١٣	- ٧٥٩	- ٦٨٫٢
٥ - عمال متوسطى المهارة	٢١٦٠	١٧٢٧	- ٤٣٤	- ٢٥٫١	٢٥٦٨	٢٠٦٨	- ٥٠٠	- ٢٤٫٢	٣٥١٠	٢٨٥٤	- ٦٥٦	- ٢٣٫٠
٦ - عمال غير مهرة	٤٢٣٩	٥٢٣٠	+ ٩٩١	١٨٫٩	٥٠٤٠	٦٠٥٩	١٠١٩	١٦٫٨	٥٣٢٠	٦٩٥٠	١٦٢٠	٣٣٫٣
الجملة	٩٠٠٠	٩٠٠٠	-	-	١٠٧٠٠	١٠٧٠٠	-	-	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	-	-

* النسبة المئوية منسوبة الى المعروض من قوة العمل .

المصدر : معهد التخطيط القومى : تخطيط القوى العاملة فى الجمهورية العربية المتحدة ،نوفمبر ١٩٦٦ .

وبغض النظر عما يكون فى هذا الجدول من قصور حيث ان ما يهمنا هنا هو بيان الاتجاه العام ، فنلاحظ ان العجز فى المعروض من الفنيون يتزايد باستمرار حيث يتوقع ان يصل فى عام ١٩٨٠ الى ٣٧٣ الف فرد اى ما يصل الى ٩١ر٠ ٪ من احمالى العرض المتوقع فى هذه السنة . وكذلك الحال بالنسبة للعمال المهرة ومتوسط المهارة فى حين اننا نتوقع وجود فائض فى العرض عن الطلب فى فئات المديرين والاخصائيين الكتابيين ، والعمال غير المهرة .

ولا شك ان هذا النمط المهنى يتطلب اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق التوازن فى كل مهنة وكذلك فانه يستلزم السياسة التعليمية فى توجيه القوة العاملة المتوقعة نحو التخصصات المطلوبة لعملية التنمية فى المستقبل . وما يخفى ما للحوافز وتغير الظروف الاجتماعية من اثر على تصحيح عدم التوازن المتوقع . اذ يمكن من خلال هذه السياسات العمل على زيادة الحركة بين هذه الفئات . مثال ذلك اننا اذا رفعنا من اجور العمال المهرة فقد يحفز ذلك المهندس مثلا الى الانتقال الى هذه الفئة . ولكن هذا يتطلب اكثر من مجرد زيادة الاجر حيث ان للظروف والبيئة الاجتماعية دور كبير فى هذا الصدد .

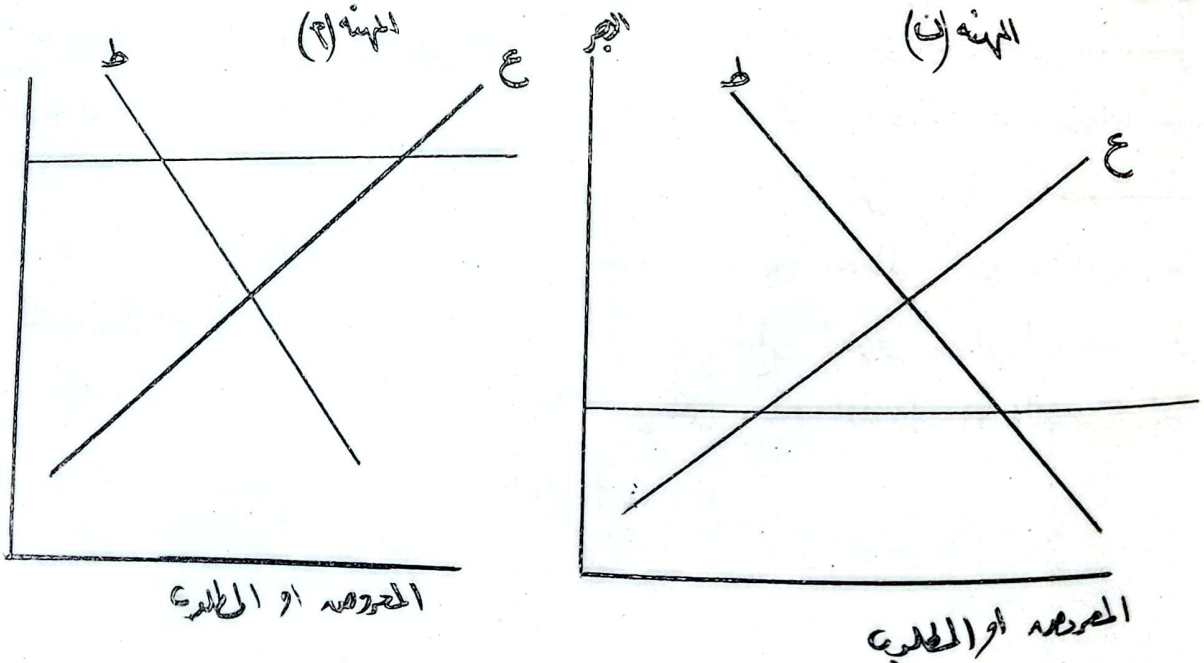

ويلاحظ فى الشكل السابق ان المهنة أ يوجد بها زيادة فى العرض عن الطلب فى حين ان المهنة ب بها زيادة فى الطلب على العرض (اى فائض طلب) فيمكن عن طريق تخفيض اجر المهنة أ ورفع اجر المهنة ب ان يتحقق الانتقال من الاولى الى الثانية ويقترب توزيع القوى العاملة من حالة التوازن ٠

خامسا : النمط الاقتصادى :

لا شك ان حاجات الانسان متعددة ومتشعبة ٠ ويتوقف اشباع هذه الحاجات على مقدار الموارد المتاحة للانسان ٠ واذا توفرت لديه موارد غير محدوده كان معنى ذلك انه تستطيع الحصول على ما يحتاج اليه بدون قيود ٠ وان كان الوضع كذلك لما كان هناك حاجة لعلم الاقتصاد ولما كان التخطيط من اجل التنمية ضروريا ٠ ولكن الحياة العملية تتصف بالندره Scarcity ومع هذه الندره يتحتم على الفرد ان يفاضل بين حاجاته والموارد التى سيشبعها بها ٠ فيبدأ باشباع الحاجات الاهم ثم يتدرج للمهم فالاقل اهمية وهكذا الى ان يتوقف عند نفاذ الموارد التى تشبع بها حاجاته ٠ ولا شك ان حاجات الانسان ودرجة اهميتها تتوقف على الظروف الاجتماعية والنفسية المحيطه ٠ ولكن الذى لا شك فيه هو ان الغذاء اول ما يفكر فيه الانسان ولا يستطيع مزاولة نشاطه لفترات طويلة الا بالحصول عليه ٠ ومن ثم نجد ان اول ما يعمل على اشباعه هو الطعام ٠ ولكن الحقيقة الاخرى هى ان الطعام مرتبط باحتياجات جسمانية ولا تتزايد هذه الاحتياجات الا بقدر محدود ٠ يتجه الفرد بعده الى اشباع حاجات اخرى ٠ ولذلك نجد ان المأكل لا يستحوذ على نسبة كبيرة من اجمالى الموارد المتاحة للفرد اذا كانت موارده كبيرة ٠ اما اذا كانت موارده (او بعبارة اخرى مقدار الدخل الذى يحصل عليه) محدوده فربما استحوذ الغذاء على كل هذا الدخل او النسبة العظمى منه ٠ وهذا ما يعبر عنه بقانون انجل الاول ٠

وطالما كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى منخفضا فى الدول الناميـــة فلا بد ان يستحوذ المأكل على نسبة كبيرة من الدخل . وكذلك اذا زاد هذا الدخـــل فان من المتوقع ان تذهب معظم هذه الزيادة الى الانفاق على المأكل خصوصا فـــى المجتمعات التى تعيش عند حد الكفاف .

ومعنى ذلك ان المرونة الداخلية للطلب على المأكل تقرب من الواحد الصحيح . وتعرف المرونة الداخلية للطلب على المأكل بانها الزيادة المئوية للانفاق على المأكـــل بزيادة الدخل بنسبة ١٪ . وتعتبر المرونة الداخلية للطلب على المأكل احد المؤشرات الهامة فى عملية التنمية حيث انها تلعب دورا رئيسيا فى تخطيط الموارد بما يعمل علـى تجنب قيام الاختناقات بين العرض والمطلوب من السلع المختلفـة .

وربما يكون من المفيد ان نعرض هنا لنمط الاستهلاك الفردى فى مصر كما ورد فى بحث ميزانية الاسرة لسنة ١٩٦٥ .

جدول رقم (١٤)

النمط الاستهلاكى للفرد فى الحضر والريف لسنة ١٩٦٥

(نسب مئوية)

نوع الانفاق	المحافظات الحضرية	حضر الوجه البحرى	حضر الوجه القبلى	ريف الوجه البحرى	ريف الوجه القبلى
الطعام والشراب	٤٤ر٦	٤٦ر٨	٥٣ر٤	٥٥ر٩	٥٨ر٥
المسكن وملحقاته	١٣ر٤	١١ر٢	١٠ر٩	٨ر٣	٧ر٣
الاقمشة والملابس	١٢ر٤	١١ر٤	٩ر٣	١١ر٦	١٠ر٨
الدخان وما شاكل والمشروبات الكحولية	٤ر٦	٥ر٧	٦ر١	٥ر٨	٧ر٥
ادوات النظافة الشخصية والمنزلية	٢ر٧	٢ر٤	٣ر٤	١ر٥	١ر٨
النفقات الطبية والعلاجية	٤ر٢	٣ر٨	٢ر٥	٢ر٩	١ر٦
الانفاق على الثقافة والرياضة	٢ر١	١ر٧	١ر٢	٠ر٦	١ر٣
النفقات الاخرى	١٦ر٠	١٤ر٠	١٣ر٢	١٣ر٤	١٠ر٢
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، مايو ١٩٦٧ .

ويلاحظ من الجدول السابق ان نسبة الانفاق على الطعام والشراب تصل الى حوالى نصف الانفاق الكلى ٠ ويمكننا من هذا الجدول ملاحظة الارتباط العكسى بين مستوى الدخل ونسبة المنفق على الطعام والشراب حيث انه من المعروف ان متوسط الدخل فى المحافظات الحضرية اكبر منه فى حضر الوجه البحرى او بقية انحاء القطر٠ ولهذا نجد ان اقل نسبة منفقة على الطعام والشراب هى الخاصة بتلك المحافظات وتصل الى ٦ر٤٤ ٪ وترتفع هذه النسبة لكى تصل الى ٥ر٥٨٪ فى ريف الوجه القبلى ٠ ومن ثم نجد ان الزيادة فى المنفق على الطعام والشراب تصل الى حوالى ٢ر٣٠٪ فى ريف الوجه القبلى عن المحافظات الحضرية ٠

سادسا : رأس المال وتمويله :

ويتمثل رأس المال فى العدد والالات ٠ المبانى ٠ الطرق ٠الاراضى ٠٠٠ الخ ٠ وتعتبر هذه المعدات بمثابة الادوات المساعدة فى العملية الانتاجية وتزيد من الطاقة الانتاجية المتاحة٠ ولكى يتم ارساء قواعد رأس المال الاجتماعى يجب ان يكون هناك ادخار لتمويل عملية التكوين الرأسمالى ٠ ولذلك يرجع الكثير من الاقتصاديين امثال رستو[٨] ٠نركسه[٩]٠ ولويس[١٠] النقص فى رأس المال الى نقص الادخار٠ وكثيرا ما يعتقد ان الميل المتوسط للادخار منخفض جدا٠ ولا شك ان هذا الرأى يحتاج لكثير من التحفظ٠ وسوف لا نتناول هذا الموضوع بالتفصيل هنا حيث سنعود اليه مرة اخرى فيما بعد ٠

ونادرا ما توجد بيانات عن رأس المال الموجود فى الدولة٠ وتكتفى هنا ببيان التراكم الرأسمالى خلال الستينات والميل المتوسط للادخار فى ج ٠ع ٠م ٠

جدول رقم (١٥)

الاستثمار والادخـــار في ج ٠ع٠م٠

بالاسعار الجارية

السنة	الاستثمار	نسبة الاستثمار الى الناتج المحلـــى	الادخـار المحلـى	نسبة الادخار المحلى الى الدخـــل	نسبة التمويل الخارجى الى الناتج المحلـى
١٩٥٩/٦٠	١٧١ر٤	١٢ر٥	١٧٥ر٩	١٢ر٨	- ٣ر٠
٦٠ / ٦١	٢٢٥ر٦	١٥ر٥	٢٠ر١	١٤ر٤	+ ١ر١
٦١ / ٦٢	٢٥١ر١	١٦ر٦	١٦٤ر٧	١٠ر٩	+ ٥ر٧
٦٢ / ٦٣	٢٦٩ر١	١٧ر٨	١٩٥ر٦	١١ر٦	+ ٦ر٢
٦٣ / ٦٤	٣٧٢ر٤	١٩ر٧	٢٣٦ر٨	١٢ر٥	+ ٧ر٢
٦٤ / ٦٥	٣٦٤ر٣	١٧ر٨	٢٨٨ر٤	١٤ر١	+ ٣ر٧
٦٥ / ٦٦ (١)	٤٤٦ر٢	١٨ر٧	٣٠٩ر٢	١٣ر٠	+ ٥ر٧
٦٦ / ٦٧ (١)	٣٩٦ر٧	١٦ر٠	٣٤٠ر٠	١٣ر٧	+ ٢ر٣

(١) الاستثمار والدخل منسوبين الى الناتج القومى الاجمالى

المصدر : تقارير متابعة وزارة التخطيط

ويلاحظ من الجدول السابق ان متوسط نسبة الادخار الى اجمالى الناتج المحلـــى تصل الى حوالى ١٣٪ وهى ليست نسبة منخفضة وان كان هناك مجال لزيادتها ٠ ويلاحـــظ ان هناك نسبة متزايدة من التمويل الخارجى بدأت في الانخفاض فى عام ٦٧/١٩٦٦ وننتقـــل الان الى بحث حالة التجارة الخارجية ٠

سابعا : التبعية للعالم الخارجي

تعانى معظم الدول النامية من عجز شديد فى ميزان مدفوعاتها مع العالم الخارجى وبالتالى تفتقر الى العملات الصعبة اللازمة لشراء احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية من الدول المتقدمة اقتصاديا ٠ وتبدد مظاهر التبعية(١) الاقتصادية فيما يلى :

أ - استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ٠

ب - استيراد السلع الاستهلاكية والغذائية لمواجهة الانفجار السكانى فى الدول المكتظة بالسكان ٠

جـ - ضعف المقدره على التصدير نتيجة لضعف الجهاز الانتاجى ٠

د - تدهور شروط التبادل الدولى Terms of Trade بين صادراتها وهى اساسا من السلع الزراعية وواردتها المكونة من السلع الصناعية اساسا ٠

وتفسر هذه الاسباب العجز القائم فى ميزان المدفوعاتفى معظم الدول النامية وربما كانت هناك بعض المبررات الاقتصادية للعجز الناشئ عن البند أ نظرا لضرورتها فى تنفيذ الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، بحيث انها تزيد من الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى اذا احسن استخدامها مما يساعد على القضاء على العجز فيما بعد ٠ اما بالنسبة للبند ب - اى استيراد السلع الغذائية والاستهلاكية - فيكون نتيجة للزيادة الكبيرة فى حجم السكان مع عدم قدرة القطاع الزراعى على الوفاء بحاجات الاستهلاك المحلى ٠ اما ضعف المقدرة على التصدير فترجع فيما ترجع الى صغر حجم القطاع الصناعى وانخفاض الانتاجية مما يؤدى ارتفاع التكاليف وانخفاض الجودة مما يضعف من قدرة المنتجات المحلية على المنافسة فى العالم الخارجى ٠

ولا شك ان ميل شروط التبادل الدولى نحو التدهور فى غير صالح الدول النامية يساهم مساهمة كبيرة فى العجز الحالى الموجود فى ميزان مدفوعاتها . وهذه مشكلة دولية قد يمكن حلها عن طريق التكتل والتكامل الاقتصادى بين الدول النامية .

وسنعود مرة اخرى لدراسة اهمية التجارة الدولية فى التنمية الاقتصادية . ونعرض بصورة سريعة لاهم مؤشرات التجارة الخارجية فى ج . ع . م .

جدول رقم (١٦)

اهم مؤشرات التجارة الخارجية

السنة	عجز الميزان التجارى مليون جنيه	% قيمة صادرات القطن لاجمالى الصادرات السلعية	قيمة واردات السلع الاستهلاكية لاجمالى الواردات	% قيمة واردات السلع الاستهلاكية لاجمالى الواردات	نسبة التبادل الخارجى
٦٠/١٩٥٩	٣٦ر٠	٧٠ر٨	٢٤ر٥	٢٥ر٧	١٠٠ر٠
٦٠ / ٦١	٣٥ر٧	٦٥ر٠	١٨ر٤	٢٩ر٢	١٠٠ر٢
٦١ / ٦٢	١٢٠ر٣	٥٨ر٨	٢٦ر٩	٢٨ر٨	٩٤ر٦
٦٢ / ٦٣	١٥٤ر٣	٥٢ر٥	٢٦ر٦	٢٦ر٦	٩٥ر٩
٦٣ / ٦٤	١٨٠ر٥	٤٩ر١	٢٧ر٨	٢٨ر٧	٨٧ر٨
٦٤ / ٦٥	١٣٥ر٦	٥٥ر٩	٢٥ر٥	٢٦ر٨	٨٩ر٦
٦٥ / ٦٦	١٩٠ر٠	٥٥ر٩	٢٥ر٨	٢٥ر٣	٨٦ر٧
٦٦ / ٦٧	١١٥ر٢	٤٨ر٨	٣٣ر٢	٢٣ر٠	٨٨ر٤

* بما فى ذلك الواردات من غلال ودقيق

المصدر : تقارير متابعة وزارة التخطيط

وتستنبط من الجدول السابق اهمية الدور الذى تلعبه التجارة الدولية فى الاقتصاد المصرى . ونلاحظ ان هناك عجز مستمر فى الميزان التجارى اى ان الصادرات المتصوره تقل عن الواردات المنظورة . ومن الناحية الاخرى يمثل القطن البند الرئيسى فى الصادرات السلعية بالرغم من ان اهميته قد انخفضت من حوالى ٧٠٪ من اجمالى الصادرات المنظوره الى حوالى ٥٠٪ فى سنة ٦٧/٦٦ وربما كانت سنة ٦٧/٦٦ سنة غير طبيعية نتيجة لسوء محصول القطن . ويمكن اعتبار ان قيمه الصادرات من القطن الى مجموع الصادرات تصل الى حوالى ٥٦٪ .

ونتيجة للزيادة المستمرة فى السكان نجد ان نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية قد تزايدت خلال هذه الفترة . فقد ارتفعت هذه النسبة من ١٨ر٤٪ فى السنة الاولى من الخطة الى حوالى ٣٣ر٢٪ فى سنة ٦٧/٦٦ وربما كان ذلك بسبب تزايد الواردات من القمح .

وبسبب الظروف التى مر بها الاقتصاد بعد سنوات الخطة الاولى نجد ان الواردات من السلع الاستثمارية قد انخفضت انخفاضا طفيفا فى سنة ٦٧/٦٦ عن سنة الاساس . اى انها انخفضت الى ٢٣٪ بدلا من ٢٥ر٧٪ لهاتين السنتين على التوالى ومن واقع هذه الارقام نجد ان الواردات من السلع الوسيطه تستحوذ على ما يقرب من ٤٠٪ من اجمالى الواردات . وربما يعكس هذا نمط التصنيع الذى يعتمد على الصناعات التى تحل محل الواردات ولكنها فى نفس الوقت تعتمد الى حد كبير على الواردات الوسيطة .

واخيرا نلاحظ ان نسبة التبادل الدولى قد تدهورت باستمرار فى غير صالح الاقتصاد المصرى - باستثناء طفيف لبعض السنوات . ولاشك ان هذا يزيد من اعباء التنمية على الاقتصاد المصرى .

خاتمـــــة :

استعرضنا فى هذا الفصل بعض الخصائص العامة للدول النامية. ولا شـــك ان هذه الخصائص لاتوجد فى كل واى دولة نامية. وغنى عن البيان ان هذه المشاكل تضع عبئا ثقيلا على كاهل الدول النامية وتشكل عقبة كـــؤد فى طريق نموها. وربمـــا تجسدت معظم هذه الصفات فى اقتصاد مثل الاقتصاد الليبى فى الخمسينات مما دفـع الاقتصادى هيجنيز[١٢] الى القول بانه " اذا استطاعت ليبيا الوصول لمرحلة النمو الـذى يغذى نفسه بنفسه فانه يوجد امل امام اى دولة فى العالم (للوصول الى ذلـك) " ولا شك ان ليبـيا قد حققت قدرا كبيرا من النمو فى هذا العقد نتيجة لاكتشـــاف البترول. ولكن يجب الا يدفعنا هذا الى الاعتقاد بان عملية التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعية سهلة او تخضع للظروف العشوائية والحـظ.

والذى لاشك فيه ان كل دولة نامية امامها طريق او اكثر لتنمية مواردهـا. وانها تستطيع التغلب على العقبات التى تواجهها ولكن هذا يتطلب عملا منتظمـــا وجهدا كبيرا يستند الى الاساليب العلمية لكى تنتقل من حالة التخلف الى حالـــة التقدم والرفاهيـــة.

الهوامـــــش

(١) يقسم هارفي ليبنشتين الصفات العامة للدول النامية الى اربع مجموعات رئيسيـــة هـــي : اقتصادية ، ديمجرافية ، ثقافية وسياسية ،وتكنولوجية . ولكن نـــظرا لصعوبة الفصل بين العوامل الاقتصادية وغيرها من العوامل وتفاعلها جميعـــا مع بعضها البعض سنوردها دون اتباع هذا التقسيم . انظـر

H. Leibenstein, Economic Backwardness and Economic Growth, New York 1957.

(٢) انظـــر M. Gibbert and I.B.Kravis, An International Comparison of Nation al Products, O.E.E.C., 1954.

(٣) A.G.B. Fisher, The Clash of Progress and Security, London, Macmillan, 1935.

(٤) C.Clark, The conditions of Economic Progress, London, Macmillan , 1951.

(٥) راجع في هذا الصدد A. Coale and Hoover, Population Theries, 1962.

(٦) Horbison, Education and Manpower in Eon. Dw., 1964.
W. Galerson and G.Pyatt, The Quality of Labor and Economic Development in certain countries, Geneva, 1964.

(٧) معهد التخطيط القومي ،تخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربية المتحـــدة نوفمبر سنة ١٩٦٦.

(٨) W.W. Rostow, Stages of Economic Growth